«إسرائيل تحتجز 5.7 مليار دولار من الأموال الفلسطينية»

وزير المالية: إطلاق تجريبي لتطبيق «يبوس» منتصف حزيران وتوفيره لجميع الموظفين قبل نهاية الشهر

رام الله- وفا- قال وزير المالية اسطيفان سلامة، إنه تم الانتهاء من تطوير تطبيق «يبوس» المالي، مشيراً إلى أنه جرى رفعه على منصتي «أبل» و«جوجل» تمهيداً لإطلاقه رسمياً.

وأوضح سلامة في تصريح لإذاعة صوت فلسطين، أمس السبت، أن الوزارة وصلت إلى المراحل النهائية من توقيع اتفاقيات مع 16 شركة فلسطينية تعمل في قطاعات المياه والكهرباء والاتصالات والإنترنت بهدف توسيع خدمات التطبيق وتعزيز استخدامه.

وأشار إلى أن مرحلة تجريبية للتطبيق ستبدأ منتصف شهر حزيران الجاري- وستشمل وزارة شؤون القدس، ومحافظة القدس، وجهازي الدفاع المدني والضابطة الجمركية.

وأضاف أن التطبيق سيكون جاهزاً للاستخدام من قبل جميع الموظفين الحكوميين قبل نهاية الشهر الجاري، حيث سيُطلب من الموظفين تحميل التطبيق وتعبئة بياناتهم للاستفادة من خدماته.

500 شيقل لكل موظف عبر المحفظة الإلكترونية

وأكد سلامة أن وزارة المالية ستقوم بتوفير مبلغ 500 شيكل داخل التطبيق لكل موظف بما يتيح له إجراء عمليات الدفع الإلكتروني.

وبين أن الهدف من المحفظة الإلكترونية هو مساعدة الموظفين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وتمكينهم من توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية.

إسرائيل تحتجز 5.7 مليار دولار

وفيما يتعلق بالأزمة المالية، قال وزير المالية إن إسرائيل تحتجز نحو 5.7 مليار دولار من الأموال الفلسطينية، الأمر الذي يفاقم الضغوط المالية على الحكومة.

وأوضح سلامة أن توفير رواتب الموظفين يعتمد على 3 عوامل رئيسية، هي: الإيرادات المحلية، والمساعدات الخارجية عبر الشركاء الدوليين عند توفرها، إضافة إلى الاقتراض من البنوك.

وأضاف أن الحكومة وصلت إلى سقف الاقتراض من البنوك، إلا أنها تواصل البحث عن حلول وآليات مختلفة لتأمين جزء من الرواتب.

وأشار إلى أن عمليات معقدة تُدار شهرياً لتوفير جزء من مستحقات الموظفين- في ظل إدارة الشؤون المالية بما يقارب 10٪ فقط من الإيرادات المحلية، مؤكداً أنه لا يمكن التنبؤ بقيمة الصرف شهرياً نظراً لتغير المعطيات باستمرار.

كما أكد العمل مُستمر مع الشركاء الدوليين لتفعيل برامج الدفع الطارئ، معرباً عن أمله في تحقيق استجابة إيجابية خلال الفترة المقبلة.

حوار مستمر مع النقابات

وفيما يخص إضرابات النقابات، وخاصة نقابة الأطباء، قال سلامة إن هناك حواراً مستمراً وبناء مع مختلف الأطراف، معرباً عن أمله في التوصل إلى نتائج إيجابية خلال الفترة القريبة المقبلة.

وشدد سلامة، أن الأزمة المالية الحالية تُعد من أصعب الأزمات التي تواجهها الحكومة، مشيراً إلى أن دولاً أخرى ربما لم تكن لتصمد أمام ظروف مماثلة.

وأضاف أن صمود الموظفين وشعبنا يعكس إدراكهم بأن الاحتلال هو السبب الرئيسي للأزمة المالية التي تمر بها فلسطين.

حملة أميركية تطالب بالإفراج عن الطالبة الفلسطينية الأميركية سما صافي المعتقلة في سجون الاحتلال

واشنطن- وفا- أطلقت منظمات حقوقية وشخصيات سياسية أميركية حملة واسعة للمطالبة بالإفراج الفوري عن الطالبة الفلسطينية الأميركية سما صافي، بعد أن اعتقلها جيش الاحتلال في بلدة بيرزيت قبل أيام، إلى جانب الطالبات نتالي أبو دية، وجولان أبو عواد، ومن بلدة بيتونيا غرب رام الله الطالبة ليلى خليل.

وأطلقت مؤسسة «معهد التفاهم بشأن الشرق الأوسط»، حملة وطنية تدعو فيها الأميركيين إلى الاتصال المباشر بأعضاء مجلس الشيوخ للمطالبة بالتحرك الفوري من أجل الإفراج عن الطالبة سما، داعية الحكومة الأميركية إلى التحرك الفوري لضمان إطلاق سراحها بشكل آمن وسريع.

وطالب السيناتور الأميركي «كريس فان هولين» في منشور له على منصة «إكس» بالإفراج عنها، قائلاً: « اعتقل الجيش الإسرائيلي أربعة طلاب من منازلهم في الضفة الغربية، من بينهم الأميركية البالغة من العمر 20 عاماً سما صافي. لم تبلغ الحكومة الإسرائيلية عائلتها أو السفارة الأميركية بمكان احتجازها أو سبب اعتقالها، وهي تحتجزها من دون تهم. يجب على الولايات المتحدة أن تؤمن الإفراج عنها الآن.»

وانضم السيناتور بيتر ويلش إلى المطالبين بالإفراج عنها، مؤكداً خلال منشور على موقع اكس أن «سما صافي، الطالبة في جامعة بيرزيت تعاني من حالة صحية مزمنة، مطالبة سلطات الاحتلال ضمان سلامتها ومنحها حق التواصل مع عائلتها ومحاميها والحصول على أدويتها. من جانبها أكدت وزارة الخارجية الأميركية في معرض ردها على موقع اخباري أنها على علم باحتجاز مواطنة أميركية في الضفة الغربية، وقال متحدث باسم الوزارة إن الإدارة الأميركية تتابع القضية وتأخذ التزامها بحماية المواطنين الأميركيين في الخارج على محمل الجد، لكنه امتنع عن تقديم تفاصيل إضافية بدعوى اعتبارات الخصوصية.

وأكد سنان شقديح أحد منظمي الحملة على ضرورة تدخل الإدارة الأميركية الفوري للإفراج عن سما صافي، مضيفا أن القضية تتجاوز اعتقال طالبة جامعية فلسطينية، إذ تتعلق أيضاً باحتجاز مواطنة أميركية تعاني من وضع صحي مزمن يتطلب رعاية وعلاجاً مستمرين، الأمر الذي يضع الإدارة الأميركية أمام ضغوط متزايدة للتحرك خلال الأيام المقبلة لضمان الإفراج عنها وعودتها إلى عائلتها.

وقالت عائلتها إن سما تعاني من حمى البحر الأبيض المتوسط العائلية، وهي حالة صحية مزمنة تتطلب تناول أدوية يومية بشكل منتظم، محذرة من أن انقطاع العلاج قد يؤدي إلى نوبات حادة من الحمى والالتهابات وآلام شديدة.

وطالبت منظمة الديمقراطية للعالم العربي الآن (DAWN) الإدارة الأميركية بالتدخل الفوري، مشيرة إلى أن المنظمة وثقت استشهاد 14 مواطناً أميركياً برصاص جيش الاحتلال والمستعمرين عام 2003 دون محاسبة جنائية لأي من المسؤولين عن تلك الجرائم.

وتشهد منصات التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة انتشاراً واسعاً لوسم «أفرجوا عن سما صافي» و«الحرية لسما صافي»، إلى جانب دعوات للاتصال بأعضاء الكونغرس وإرسال الرسائل الإلكترونية للمطالبة بالإفراج عنها وعن بقية الطالبات المعتقلات.

بطريرك القدس يبحث خلال لقائه ترامب القيود المفروضة على ممارسة الطقوس الدينية في القدس

واشنطن- وفا- بحث بطريرك القدس وسائر أعمال فلسطين والأردن، ثيوفيلوس الثالث، مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في واشنطن، حماية الحضور المسيحي الأصيل في الأرض المقدسة والشرق الأوسط، وصون حرية العبادة وممارسة الطقوس الدينية، والحفاظ على حرمة الأماكن المقدسة لكافة الأديان، بما يعبّر عن الجذور الروحية والتاريخية العميقة للحضور المسيحي في المنطقة.

ومنح البطريرك ثيوفيلوس الثالث، الرئيس ترمب وسام «حامل الصليب الأكبر» من رتبة حاملي صليب القبر المقدس، وهو من أرفع أوسمة بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية، ويحمل دلالات روحية عميقة مرتبطة بكنيسة القيامة.

وخلال اللقاء، وضع البطريرك ثيوفيلوس الثالث أمام الرئيس ترمب جملة من المخاوف والتحديات التي تواجه كنائس الأرض المقدسة، وفي مقدمتها تثبيت الحضور المسيحي الأصيل، وصون المقدسات، وتعزيز كرامة الإنسان، وترسيخ رسالة الكنيسة القائمة على الرعاية والرحمة وخدمة السلام.

وتناول اللقاء، أيضا، القيود التي تمس المسلمين والمسيحيين في الأراضي المقدسة في وصولهم إلى أماكن العبادة وممارسة الشعائر الدينية، في ظل ما شهدته القدس مؤخرا من قيود وإغلاقات إسرائيلية طالت المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، وانعكست على أبناء الأراضي المقدسة خلال الأعياد الدينية الأخيرة في القدس.

وشدد البطريرك ثيوفيلوس الثالث على أن الحفاظ على حرية ممارسة الشعائر الدينية في المدينة المقدسة يرتبط ارتباطا وثيقا بصون «الستاتيكو» التاريخي القائم في القدس، وبحماية الوضع القائم الذي يحكم إدارة الأماكن المقدسة منذ عقود طويلة، كونه إطارا أساسيا للتوازن الديني وحماية الحضور المقدسات في الأرض المقدسة، مشيدا بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، لما تمثله من صمام أمان للاستقرار الديني وحماية التنوع، ومن نموذج رفيع في احترام الديانات السماوية وترسيخ قيم التعايش والتعددية.

وأشار إلى مبادرات الملك عبد الله الثاني في ترميم ورعاية المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس، وما تعبّر عنه من التزام ثابت بحماية الإرث الديني للمدينة المقدسة وصون هويتها الروحية.

ونوه لافتتاح الجامعة الأرثوذكسية في موقع المغطس، مكان معمودية السيد المسيح، باعتباره خطوة مهمة في ترسيخ حرية ممارسة العبادة والتعليم الديني وتعزيز الحضور المسيحي في الأردن.

ودعا البطريرك ثيوفيلوس الثالث، الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى زيارة الأردن وموقع المغطس، مكان معمودية السيد المسيح، مؤكدا أن المملكة بلد الأمن والأمان والسلام، وموطن يكرم الديانات السماوية ويصون حريات أتباعها، وأن الأردن، بقيادة الملك عبد الله الثاني، يشكل نموذجا في الاستقرار الديني والاجتماعي، ويواصل دوره في حماية الحضور المسيحي ودعم تثبيته في الأرض المقدسة.

«أريج»: الاحتلال يرسخ بؤرة «يتسيف» الاستيطانية عبر تخصيص 116 دونما من أراضي بيت ساحور

بيت لحم- الحياة الجديدة- قال معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) إن سلطات الاحتلال أصدرت قرارا في الخامس من شهر آذار الماضي يقضي بتحديد منطقة نفوذ للبؤرة الاستيطانية الجديدة «يتسيف»، الواقعة إلى الشرق من مدينة بيت ساحور، شرق بيت لحم.

وأضاف المعهد، في بيان، أمس السبت، أن الإعلان جاء بعد نحو أربعة أشهر من استيلاء مجموعة من المستوطنين على منطقة معسكر عشّ غراب (يتسيف اليوم) وإقامة عدد من المنازل المتنقلة (الكرفانات) فيها، في خطوة هدفت إلى فرض واقع استعماري جديد، تمهيدا للسيطرة على الموقع وتثبيت الوجود الاستيطاني فيه.

وأوضح، استنادا إلى تحليله للخرائط المرفقة بالإعلان الإسرائيلي الجديد، أن سلطات الاحتلال تنوي تخصيص 116,314 دونما من الأراضي الفلسطينية في المنطقة لصالح البؤرة الاستيطانية الجديدة، وتشمل: منطقة المعسكر، والأراضي التي تحيط به من الناحية الجنوبية الغربية، ومنطقة المتنزه التابع لبلدية بيت ساحور. وأشار إلى أن رئيس مجلس مستوطنات «غوش عتصيون» الإقليمي أعلن على صفحته الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي في العشرين من شهر تشرين الثاني 2025 عن إقامة تجمع استيطاني جديد يحمل اسم «شديما»، بمحاذاة منازل المواطنين في بيت ساحور، وأن جرافات المستوطنين باشرت في الليلة نفسها أعمال تسوية الأرض المستهدفة، قبل أن يتم نصب عدد من البيوت المتنقلة في الموقع بحلول صباح اليوم التالي. ووفقا للمعهد، تقيم حاليا نحو 13 عائلة من المستوطنين في المنطقة، التي شهدت في الآونة الأخيرة العديد من الانتهاكات بحق أصحاب الأراضي الفلسطينيين، تمثلت في منعهم من الوصول إلى أراضيهم القريبة من البؤرة بذريعة أنها تتبع للمستوطنة.

وأكد معهد أريج أن هذه الإجراءات تُظهر أن دعم سلطات الاحتلال للمشروع الاستيطاني في الضفة الفلسطينية المحتلة لا يقتصر على توفير الحماية للمتسوطنين في اعتداءاتهم على المواطنين، بل يمتد إلى تسخير «الأدوات القانونية والعسكرية» اللازمة لتسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وترسيخ وجودهم فيها تحت ذرائع مختلفة، كما هو الحال في منطقة «عش غراب».

وأضاف أن إصدار الأوامر العسكرية، وتخصيص مناطق نفوذ للبؤر الاستيطانية، وتوفير البنية التحتية والخدمات اللازمة لها، يساهم وبصورة مباشرة في فرض وقائع جديدة على الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص المساحة المتاحة للتطور العمراني الفلسطيني، ويُعمّق من التحديات التي تواجه أصحاب الأراضي الفلسطينيين في الحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم.

«توسيع التعاون المصرفي والتجاري مع تركيا ركيزة لدعم الاقتصاد الفلسطيني»

محافظ سلطة النقد يبحث مع نظيره التركي سبل تطوير التعاون المالي والمصرفي بين البلدين

كارهان: نثمّن التنسيق القائم مع فلسطين في المجال المالي ونسعى لتطويره

اسطنبول- الحياة الجديدة- بحث محافظ سلطة النقد يحيى شنار ومحافظ البنك المركزي التركي فاتح كارهان سبل تطوير التعاون المالي والمصرفي بين فلسطين وتركيا، إلى جانب عدد من الملفات ذات الأولوية للقطاع المصرفي الفلسطيني، على هامش أعمال قمة البركة للاقتصاد الإسلامي في إسطنبول.

وأكد شنار أهمية العلاقات الفلسطينية التركية في دعم التعاون الاقتصادي والمالي، مشيرا إلى ضرورة مواصلة تطويرها بما يخدم القطاعين المالي والتجاري، ويسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الفلسطيني.

ووضع شنار نظيره التركي في صورة أبرز القضايا التي تواجه القطاع المصرفي الفلسطيني، وفي مقدمتها تكدس الشيقل، واستمرار القيود على أموال المقاصة، والتحديات المرتبطة بالعلاقات المصرفية المراسلة بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات مباشرة على أداء القطاع المصرفي وحركة التجارة واستمرارية الخدمات المصرفية، بما يفرض ضرورة تحرك دولي جاد لمعالجة هذه التحديات وضمان استقرار القطاع المالي الفلسطيني.

وتناول الجانبان سبل تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والمصرفية في البلدين، مع التأكيد على أهمية العلاقات التجارية الفلسطينية التركية ودورها في دعم النشاط الاقتصادي، وضرورة تطوير القطاع المالي والمصرفي بما يسهل حركة التجارة والاستثمار بين البلدين، ويحسن الخدمات المصرفية المرتبطة بالتبادل التجاري.

وأبدى محافظ البنك المركزي التركي اهتماما بالملفات المطروحة، مؤكدا أهمية استمرار الحوار المؤسسي وتطوير أطر التعاون، بما يعزز التكامل المالي ويدعم الاستقرار في البيئات الاقتصادية المتأثرة بالتحديات.

وفي لقاء منفصل، بحث شنار مع محافظ البنك المركزي الماليزي، عبد الرشيد غفور، آفاق تطوير البنية المؤسسية للتمويل الإسلامي، وتوسيع أدواته في دعم الاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى التعاون في مجالات الابتكار المالي وأنظمة المدفوعات الرقمية وتعزيز كفاءة البنية التحتية المالية.

كما استعرض الجانبان التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي باعتبارها نموذجا متقدما في ربط الاستقرار المالي بالنمو الشامل، والاستفادة من أفضل الممارسات في مجالات التنظيم والحوكمة وتطوير المنتجات المالية.

«الوطني» يرحب بدعوة 85 نائباً أميركياً لوقف مشروع E1 الاستيطاني شرق القدس

رام الله- الحياة الجديدة- رحب رئيس المجلس الوطني روحي فتوح بمبادرة 85 عضواً في مجلس النواب الأميركي، الذين دعوا إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى التدخل الفوري لوقف مشروع E-1 الاستيطاني، شرق القدس المحتلة، معتبراً أن هذه الرسالة، تعكس إدراكاً متزايداً داخل الأوساط السياسية الأميركية لخطورة المشروع الاستيطاني، الذي يستهدف تقويض أسس القانون الدولي وفرض وقائع استيطانية غير مشروعة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأكد فتوح في بيان صادر عن المجلس الوطني أمس السبت، أن مشروع E-1 الاستيطاني، يشكل حلقة مركزية في مخطط استيطاني ، يهدف إلى تمزيق وحدة الأرض الفلسطينية وعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني، بما يؤدي إلى تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافيا، في انتهاك صارخ لقرارات الشرعية الدولية واتفاقيات جنيف التي تحظر على قوة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة أو إجراء تغييرات ديموغرافية وجغرافية فيها.

وشدد، على أن التحذيرات الصادرة عن أعضاء الكونغرس يجب أن تتحول إلى خطوات عملية وضغوط سياسية وقانونية حقيقية تلزم حكومة الاحتلال بوقف مشاريعها الاستيطانية وسياساتها القائمة على الاستيلاء على الأراضي والتطهير العرقي والتهويد الممنهج. ودعا فتوح البرلمانات الدولية كافة إلى تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية وممارسة الضغط على حكوماتها من أجل فرض عقوبات على كيان الاحتلال العنصري ووقف سرقة الأراضي الفلسطينية وعمليات التهويد المتسارعة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأكد، أن الصمت الدولي والتردد في مواجهة سياسات الاحتلال يشجعان على استمرار الاستيطان والاستيلاء على الأراضي، فيما يتطلب حماية فرص السلام العادل والدائم اتخاذ إجراءات رادعة تنهي حالة الإفلات من العقاب وتكفل للشعب الفلسطيني حقه في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.